السعودية والإمارات راضيتان بمستويات الفائدة

الجاسر: دول الخليج ماضية في مشروع العملة الموحدة

محمد الجاسر

الدوحة ـ أ.ف.پ: أكد محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي محمد الجاسر أن دول الخليج مصممة على المضي قدما بمشروع العملة الموحدة وذلك رغم أزمة الديون العالمية، دون أن يعطي موعدا لبدء إصدار هذه العملة.

وصرح لصحافيين في أعقاب اجتماع لحكام مصارف دول الخليج المركزية ليلة أمس الأول في الدوحة ان «الشكوك لم اسمعها إلا في الصحافة وهي ليست في محلها»، واضاف الجاسر الذي يتولى إدارة مجلس النقد الخليجي «لم يحدث أي تأجيل، ومنذ البداية ذكرت انه لن يكون هناك تاريخ محدد لإطلاق العملة النقدية الموحدة». وتابع «هناك آليات يجب ان تستكمل.. يجب ان يكون المواطنون والأجهزة الحكومية في دولنا متفهمة لكل المتطلبات قبل أن نبدأ اصدار العملة الموحدة، نحن نسير بخطة ثابتة لكن يجب الا يوضع تاريخ محدد».

وقد وقعت أربع دول من أصل ست تشكل مجلس التعاون لدول الخليج على اتفاق العملة الموحدة وهي: السعودية والكويت والبحرين وقطر، وامتنعت الامارات التي يحتل اقتصادها المرتبة الثانية في مجلس التعاون وسلطنة عمان عن توقيع الاتفاق.

واعترضت الإمارات على اختيار الرياض كمقر لمجلس النقد الخليجي بينما اعلنت عمان انها لا تستطيع توفير الشروط المطلوبة.

واضاف الجاسر ان حكام المصارف تباحثوا ايضا في تبعات ازمة الديون العالمية على دول الخليج ومشروع العملة الموحدة.

وقال «من المؤكد ان احدا لا يستطيع اغفال ما يحصل في أوروبا الآن اذا كان يفكر في الدخول في وحدة نقدية»، وحققت دول الخليج بعض التقدم في مشروع إطلاق العملة الموحدة الذي كان مقررا في العام 2010 الا ان خبراء الاقتصاد يعتقدون ان الطريق لاتزال طويلة لتحقيق ذلك.

وعندما ظهرت ازمة الديون في منطقة اليورو العام الماضي اعلن مسؤولون من مجلس التعاون انهم بحاجة الى «توقف» في مشروع العملة الموحدة لدراسة العواقب الكاملة لازمة الديون على اقتصادات بلادهم.

وتربط خمس من دول الخليج عملاتها بالدولار بينما الدينار الكويتي يستند الى سلة عملات الدولار له الحصة الكبرى فيها.

وقال محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي محمد الجاسر امس ردا على سؤال لرويترز انه راض عن المستويات الحالية لاسعار الفائدة في الدولة العضو في أوبيك.

ويبقي البنك المركزي السعودي سعر اعادة الشراء عند 2٪ منذ يناير 2009 وسعر اعادة الشراء العكسي عند 0,25٪ منذ يونيو 2009.

وتربط السعودية عملتها بالدولار مما يحد من قدرة البنك المركزي على مواجهة التضخم بسبب الحاجة الى ابقاء اسعار الفائدة في نفس مستويات الفائدة الاميركية لتفادي زيادة الضغوط على الريال. وقال سلطان ناصر السويدي محافظ مصرف الامارات المركزي على هامش اجتماع لمحافظي البنوك المركزية العربية ان اسعار الفائدة الحالية جيدة. وتربط الامارات العربية المتحدة ايضا عملتها بالدولار.

وسئل ان كانت هناك اي نية لتغيير اسعار الفائدة فأجاب قائلا اذا كانت جيدة «فلم نغيرها؟».

قطر: لم نتأثر بأزمة الديون السيادية الأميركية والأوروبية

قطر ـ يو.بي.آي: قال محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني إن قطر لم تتأثر بأزمة الديون السيادية الأميركية والأوروبية.

ونسبت مصادر صحافية أمس الى محافظ مصرف قطر المركزي قوله إن الاجتماع الحادي عشر لمجلس إدارة النقد الخليجي الذي عقد بالدوحة أول أمس لم يطرح مسألة الديون السيادية الغربية وتأثيراتها على الدول المكونة لمجلس النقد.

وأشار آل ثاني إلى احتمال أن يتم تدارس موضوع تأثير الديون الغربية في المستقبل القريب بمشاركة كل الدول الخليجية.

وقال إنه تم خلال اجتماع أمس تدارس كل الموضوعات التي تهم المجلس النقدي الخليجي وإنجازات المرحلة السابقة وبعض الأمور التنظيمية التي أوكلت للأجهزة واللجان المنبثقة عن المجلس النقدي، وكانت انطلقت في العاصمة القطرية الدوحة مساء أمس الخميس أعمال الاجتماع الحادي عشر لمجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي المكون من محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد للدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي.

الربط بالدولار خيار إستراتيجي للخليج

يبدو ان الخليجيين مقتنعون حتى الآن بجدوى ربط عملاتهم المحلية بالدولار، رغم ما تشهده الورقة الخضراء من تقلبات كبيرة أمام العملات الرئيسية الأخرى بأسواق الصرف العالمية، في أعقاب تخفيض التصنيف الائتماني للديون السيادية الأميركية من جهة وتفاقم أزمة الديون الأوروبية من جهة ثانية.

يأتي هذا في وقت يرجح ان يناقش محافظو البنوك المركزية الخليجية خلال اجتماعهم بالعاصمة القطرية الدوحة غدا الأربعاء تداعيات أزمة الديون الأميركية والأوروبية على الوضع الاقتصادي والمالي الخليجي.

وفي هذا الصدد أعرب المسؤول الأول عن ملف الوحدة النقدية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي د.ناصر القعود عن قناعته بأن الدول الخليجية لن تفك الارتباط بالدولار، كما استبعد ان تكون هناك مراجعة لهذه السياسة النقدية على المدى المنظور.

وأضاف انه ليست هناك إرهاصات تشي بإمكانية التخلي عن سياسة الربط بالدولار، مشيرا الى ان الدولار لايزال قويا، كما ان الاقتصاد الأميركي قوي ايضا رغم الظروف الصعبة التي يمر بها.

واعتبر القعود انه مادام النفط ـ السلعة الرئيسية لدول الخليج ـ مقوما بالدولار، فإن من الصواب إبقاء العملات الخليجية مربوطة بالعملة الأميركية، مستبعدا في الوقت نفسه ان يفتح مجلس ادارة المجلس النقدي، الذي سيلتئم أعضاؤه بالدوحة، هذا الملف من جديد.

من جهته، قال الخبير المصرفي والمدير العام لشركة «المستثمرون المؤتلفون» بمركز قطر للمال قاسم محمد قاسم «من وجهة نظري لاتزال هناك جدوى اقتصادية من ربط الخليجيين عملاتهم بالدولار، والحديث عن تخليهم عن هذه السياسة سابق لأوانه».

وقال ان الخليجيين لايزالون يثقون في الدولار بوصفه عملة رئيسية أمام اليورو او باقي العملات الأخرى، لأسباب متعددة لعل أبرزها مكانته بوصفه عملة تقوم بها صادرات النفط والغاز في الأسواق العالمية، وعملة لاحتياطياتها واستثماراتها الخارجية.

وفي هذا السياق قدر قاسم حجم الاستثمارات الخليجية المقومة بالعملة الأميركية بنحو تريليوني دولار، نظير بعض مئات من المليارات من اليورو.

ولفت الخبير المصرفي الى ان الاختلالات الهيكلية التي يتخبط فيها النظام النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية، فضلا عن عدم اتفاق الدول على حلول عاجلة لأزمة الديون بمنطقة اليورو، كلها عوامل دعمت الدولار وأبقت عليه ملاذا آمنا للاستثمار.

وأشار قاسم الى ان الدولار ظل دائما يتأرجح وفق دورة كاملة من الصعود والنزول، إذ كلما ضعف اليورو قوي الدولار، والعكس صحيح.

وعن إمكانية اللجوء الى خيار سلة عملات مع بدء العمل بالعملة الخليجية الموحدة لاحقا، أكد الخبير المصرفي انه نظريا ظلت عملات دول الخليج مرتبطة بسلة عملات لفترة معتبرة من الزمن، غير ان هيمنة الورقة الخضراء على هذه السلة، رفعها الى الواجهة وجعل منها عملة ربط دائمة.

وختم بالقول «في تقديري مسألة الربط بالدولار مسألة مصيرية بالنسبة لدول الخليج».

تجدر الإشارة الى ان «ستاندرد آند بورز» خفضت الشهر الماضي التصنيف الائتماني الطويل الأمد لديون الولايات المتحدة درجة واحدة الى «+ أي أي» الشهر الماضي، ما أثر على قيمة الدولار في الأسواق، قبل ان يستعيد عافيته من جديد في أعقاب أنباء عن إمكانية إعلان إفلاس اليونان.

في الأسبوع الرابع من حملة "الوطني أون لاين"

"الوطني": يعقوب الصباغة فاز بـ 1000 دينار

فاز عميل بنك الكويت الوطني يعقوب احمد الصباغة بـ 1000 دينار في الاسبوع الرابع من حملة الوطني لمكافأة عملائه الذين يستخدمون خدمة «وطني اون لاين» الالكترونية لانجاز معاملاتهم المصرفية عبر شبكة الانترنت بفرص للفوز بمبلغ 1000 دينار اسبوعيا. ويعقوب احمد الصباغة هو الفائز الرابع بـ 1000 دينار في هذه الحملة غير المسبوقة التي تستمر لغاية 2 اكتوبر. ويمكن لعملاء البنك الوطني الاشتراك في خدمة «وطني اون لاين» عبر شبكة الانترنت من خلال www.nbk.com او زيارة اي من فروع البنك الوطني، والاستفادة من هذه الحملة التي تمنحهم فرصة يوميا عند استخدام «الوطني اون لاين» لانجاز معاملاتهم المصرفية مثل تحويل من حساب الى آخر او تسديد دفعات البطاقات الائتمانية او سداد الفواتير او التحويل المحلي والدولي لدخول السحب والفوز بـ 1000 دينار اسبوعيا، وذلك لكي يتم ادراجهم تلقائيا في السحوبات الاسبوعية.

جمعية القانون تشيد بدعم "بيتك" وجهوده في خدمة التعليم

أشاد رئيس جمعية القانون بكلية الحقوق خالد الهاجري بدعم «بيتك» وتواصله الدائم مع احتياجات ومتطلبات الكلية ضمن نهجه الخير في دعم العملية التعليمية على جميع مستوياتها، مشيرا الى توفيره قسما خاصا بخزائن الامانات في الكلية يمكن الطلبة من الاحتفاظ بكتبهم وأوراقهم العلمية وكذلك حاجياتهم الخاصة وتخزينها اثناء فترة الدوام الرسمي، وقد جاء ذلك بعد ان جهز «بيتك» في العام الماضي، استراحتين للكلية خاصة بالطلبة والطالبات لتوفير اجواء دراسية افضل، حيث تعتبر مساهمات «بيتك» نموذجية وتعبر عن المشاركة الحقيقية للقطاع الخاص في تنمية ودعم العملية التعليمية.

وحضر افتتاح قسم الامانات في الكلية فريق العلاقات العامة في «بيتك» وأعضاء الهيئة الادارية في جمعية القانون وذلك ضمن الانشطة والبرامج التي يقدمها «بيتك» في دعم العملية التعليمية، مما يجسد احدى الركائز الاساسية في منظومة المسؤولية الاجتماعية بـ«بيتك». ويأتي اهتمام «بيتك» بتلك الشريحة من ارتباط مخرجاتها التعليمية بجميع قطاعات الدولة الحكومية والخاصة، كما ان دعم التعليم يمثل صناعة المستقبل بانتاج الكوادر البشرية المميزة لتكمل هذه الخطوة انشطة وفعاليات اخرى ينظمها «بيتك» بالتعاون مع مختلف كليات الجامعة.

كما يعبر دعم طلبة الجامعات والمعاهد بمختلف الانشطة عن الاهتمام بالعنصر البشري وتوفير جميع السبل التي تساعده للابداع في مجاله، وتحقيق طموحات المجتمع من العنصر الوطني، خاصة الشباب، لاثبات ذاته، والمساهمة بفاعلية في جهود التنمية وتطوير قدرات المجتمع.

جانب من افتتاح خزائن الأمانات

"ضمان الاستثمار": العمليات التراكمية لحماية المستثمرين بلغت 6,4 مليارات دولار

دعا مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فهد الإبراهيم الحكومات العربية لتكثيف جهودها في مجال تحسين مناخ الاستثمار وذلك لمجابهة التداعيات السلبية المتوقعة في الأجلين القصير والمتوسط لحالة عدم الاستقرار السياسي الحالية في عدد من الدول والتي ظهرت بوادر تبعاتها في تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية خلال الشهور الأولى من العام 2011، وذلك بعدما تراجعت الاستثمارات من نحو 84 مليار دولار عام 2009 إلى 64,3 مليارا عام 2010 انعكاسا لاستمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. وشدد الإبراهيم في كلمته التي ألقاها في المؤتمر العربي للاستثمار المصرفي، الصناعي، السياحي والعقاري الذي افتتح في العاصمة اللبنانية بيروت امس على ضرورة أن ترتكز خطط تشجيع الاستثمار في المنطقة على التعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية في مجال تهيئة البيئة الاستثمارية المواتية على كافة الأصعدة الاقتصادية والتشريعية والإجرائية والمؤسسية.

وأشار الإبراهيم إلى أن الفترة المقبلة تتطلب العمل بجدية لاستغلال إمكانات ومقومات الجذب الاستثماري وخصوصا زيادة صلاحيات هيئات تشجيع الاستثمار في مجالات تنقيح التشريعات والتدخل الايجابي في السياسات ذات الصلة بالاستثمار المباشر وأنشطة المشاريع بمختلف أحجامها وتعزيز الروابط بينها، وتقديم الدعم لها في مجالات إصدار التراخيص وتخصيص الأراضي والتمويل، وكذلك في مراحل الإنتاج والتسويق المختلفة.

كما أكد الإبراهيم على أهمية مواصلة تطوير البنى التحتية التشريعية والإجرائية بما في ذلك إصلاح النظم القضائية وتوفير الحماية القانونية للمستثمر وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية واتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية وكذلك تحقيق العدالة والمرونة في بيئة ممارسة الأعمال من جهة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة والحوكمة من جهة أخرى. خصوصا أن المستثمر الأجنبي يفضل توجيه استثماراته إلى الدول التي لديها تشريعات تقوم بالفصل التام فيما بين السياسة والاقتصاد. وحث الإبراهيم على تكثيف جهود تنويع الأنشطة الاقتصادية وتقوية الأسواق المحلية وتفعيل المنافسة، تقوية أواصر التكامل الاقتصادي العربي، بما يسمح بتجاوز قيود الحجم بالنسبة للاقتصادات العربية وإفراز المزيد من الفرص الاستثمارية المجدية والجاذبة للمستثمرين. كما دعا إلى تطبيق السياسات التي من شأنها نقل التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية من خلال تعزيز علاقة المنفعة المتبادلة بين الشركات العربية الأم التي لديها القدرة على التطوير، الابتكار، المنافسة، التدريب والوفاء بالمعايير الدولية والأخرى الصغيرة الحجم التي تقوم بدور المورد المحلي الذي يحتاج إلى التزود بأساليب الإدارة السليمة والتقنيات الحديثة. وطالب الإبراهيم بمواصلة تشجيع القطاع الخاص ومنحه الدعم اللازم للاستثمار في المزيد من القطاعات ومنها تطوير البنى التحتية المتمثلة بالطرق والجسور والموانئ ووسائل النقل بأنواعه وشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك ضرورة رفع مهارة وإنتاجية عنصر العمل من خلال زيادة كفاءة العملية التعليمية والتدريبية وتطوير قوانين العمل. وأكد الإبراهيم أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ستكثف جهودها في مجال تقديم خدمات الضمان للمستثمرين في الدول العربية والمصدرين من المنطقة ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وتحملها نصيبا كبيرا من عبء تشجيع وتيسير تدفق الاستثمارات العربية وغير العربية للدول العربية بحجم عمليات تراكمي بلغ 6,4 مليارات دولار منها 1197,4 مليون دولار خلال العام 2010. وتوقع الإبراهيم ان تواصل قطاعات المصارف والعقار والسياحة والصناعة لعب دور مهم في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية بعدما قامت بهذا الدور خلال الفترة الماضية عبر استحواذها على حصة مهمة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية وكذلك استحواذ قطاعي الخدمات والصناعة على ما نسبته 90٪ من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال العام 2008.

وأعرب الإبراهيم عن تمنياته أن تستقر الأحداث الحالية في المنطقة على ما فيه الخير للدول العربية على مختلف الأصعدة وبما يحقق لها المزيد من النمو والتطور في مختلف المجالات مؤكدا على عظم ما تمر به المنطقة حاليا من أحداث وتطورات عميقة ومحورية وغير مسبوقة.

فهد الإبراهيم

الصالح: البنوك الكويتية قوية جداً وتحظى باحترام عالمي

"بنك أبوظبي": العقد الاستشاري مع "الجهاز الفني" لتطوير جزيرة فيلكا باكورة نشاطنا الاستثماري في الكويت

كونا: قال المدير الاقليمي لبنك ابوظبي الوطني (فرع الكويت) عبدالسلام الصالح ان العقد الاستشاري الذي وقعه البنك مع الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات لتطوير جزيرة فيلكا هو باكورة نشاط قطاع الخدمات الاستثمارية المصرفية للبنك في الكويت.

واضاف الصالح ان النشاط الاقتصادي في الكويت بشكل عام مشجع لكل البنوك الاجنبية بما فيها بنك ابوظبي الوطني الذي يمتلك خبرة كبيرة وانتشارا واسعا في العالم، متوقعا ان يشكل نشاط البنك علامة فارقة في نشاط البنوك الاجنبية في الكويت.

وذكر انه لم يمض سوى شهر على توقيع العقد الاستشاري الخاص بجزيرة فيلكا، الا ان البنك بدأ بتنفيذ العقد، مبينا ان فترة العقد تبلغ 27 شهرا وسيمر بعدة مراحل بما فيها اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لتطوير الجزيرة وصولا الى تحديد الاسلوب الأمثل لطرح المشروع للاستثمار متضمنا الكيان الذي سيقوم بامتلاك المشروع والهيكل التمويلي المناسب له.

واكد الصالح سعي بنك ابوظبي الوطني الى انجاح هذا المشروع من خلال تقديم دراسة عملية وعلمية للخروج بمشروع يخدم تطلعات الكويت ويناسب الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها البنك في مختلف دول العالم، خصوصا في مجال العقود الاستشارية.

وعن تداعيات الازمة المالية العالمية على القطاع المصرفي الخليجي بشكل عام، قال ان معظم مصارف المنطقة تأثرت بصورة متفاوتة بهذه الازمة، سواء من جهة حجم الاعمال في الاسواق او غيرها، الامر الذي كان له تداعيات مباشرة على المصارف كونها من اهم عناصر أي اقتصاد.

واضاف انه بسبب هذا الجو الاقتصادي العام الذي ساد في اعقاب الازمة قامت البنوك الخليجية بتدعيم مخصصاتها الاحترازية تحسبا لمزيد من التحوط لأي انتكاسة مستقبلية في الاقتصاد العالمي اضافة الى قيام المصارف الخليجية والعالمية بإعادة تقييم وتدعيم للعديد من انشطة اعمالها واداراتها كادارة المخاطر.

وعن تجربة بنك ابوظبي الوطني في السوق الكويتي، قال الصالح انها تجربة حديثة لم يتجاوز عمرها خمس سنوات بعد اصدار القانون الخاص بالسماح بافتتاح فروع للبنوك الاجنبية في الكويت في عام 2004.

واضاف ان بنك ابوظبي الوطني كان ثالث البنوك الاجنبية التي افتتحت فرعا لها في السوق الكويتي بعد صدور القانون المشار اليه، حيث تم افتتاح الفرع في نوفمبر من عام 2006.

وعن المنافسة المصرفية في الكويت، اوضح ان البنوك الكويتية قوية جدا وتحظى باحترام عالمي، فمعظمها قديم ومتمرس، كما ان القطاع المصرفي الكويتي حيوي في الاقتصاد الكويتي ويمتلك مصارف تعد ضمن الافضل على مستوى الشرق الاوسط وبعضها ينافس البنوك العالمية سواء من ناحية الاداء او المؤشرات المالية مما يعني شدة المنافسة في هذا القطاع.

وردا على سؤال عن الخدمات التي يقدمها بنك ابوظبي الوطني في السوق الكويتي، بين ان البنك يقدم جميع الخدمات المصرفية بما فيها خدمات الافراد والشركات، موضحا ان الخدمات المصرفية الفردية تحتاج الى شبكة افرع.

واضاف ان بنك ابوظبي الوطني يقدم الخدمات المصرفية التقليدية لأن رخصة افتتاحه لفرع في الكويت كبنك تقليدي، مبينا ان لدى البنك في مقره الرئيسي في الامارات كيان تابع (شركة ابوظبي اسلاميك فاينانيس كومباني) تقدم الخدمات المصرفية التي تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية.

وعن علاقة بنك ابوظبي الوطني مع بنك الكويت المركزي، قال الصالح انها علاقة تنسيق وتعاون مستمر، مثمنا جهود بنك الكويت المركزي في تقديم الدعم والتوجهات منذ حصول البنك على رخصة الفرع في الكويت وافتتاح الفرع ومزاولة النشاط والتي وصلت الى تقديم الدعم من كل الجهات الحكومية الكويتية التي سهلت عملية افتتاح الفرع داخل الكويت.

وعن شروط بنك الكويت المركزي الخاصة بفروع البنوك الاجنبية العاملة في الكويت، افاد بأن كل البنوك المركزية تضع ضوابط وشروطا لنشاط المصارف الاجنبية والمحلية العاملة على اراضيها وبنك الكويت المركزي يقوم بالتنسيق الدائم فيما يخص هذه الشروط مع البنوك الاجنبية في الكويت.

وعن بنك ابوظبي الوطني، ذكر الصالح انه يعتبر البنك الاول في امارة ابوظبي ومن اقدم وأكبر البنوك العاملة في الإمارات ويتمتع بثقة كبيرة وسمعة ممتازة جدا محليا واقليميا ودوليا ويتمتع بشبكة واسعة من الفروع في الامارات تبلغ 117 فرعا اضافة الى اكثر من 170 فرعا في العالم.

واضاف ان البنك يمتلك فروعا خارجية في كل من الكويت والبحرين وعمان خليجيا ومصر والسودان والأردن عربيا اضافة الى مكتب في ليبيا.

وقال ان الفروع العالمية للبنك منتشرة في كل من واشنطن العاصمة في الولايات المتحدة الأميركية ولندن وباريس وسويسرا وهونغ كونغ، مضيفا أن البنك بصدد فتح فرع جديد في ماليزيا قريبا.